

من دعاوى تيسير النحو

د. شعبان عمارة ضو الحريزي

فقد تعددت دعاوى التيسير في وقتنا الحاضر وتشعبت بعد أن أُخرجت المقولة الظاهرية الثائرة علي قوالب النظرية النحوية القديمة من بطون الرسائل والمخطوطات إلى قيد الدراسة والتحقيق.

هذه المقولة التي أطلقها ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد علي النحاة)، وكان صداها صرخةً صاخبةً في عمق وإد سحيق استطاعت أن تلقي بظلالها علي كتابات الكثير من رواد اللغة والأدب الذين جاءوا بعده في الحاضرة العربية . وتؤسو بمنهج تأليفها ومنطق ردها .

وليس غريباً أن يكون د. شوقي ضيف واحداً من هؤلاء الذين تأثروا بدعوة ابن مضاء القرطبي، وناشدوا التأثير بها من خلال كتاباتهم التيسيرية، ومحاولاتهم التجديدية؛ لإعادة بعث النحو العربي إحيائه، جاعلين بذلك من النظرية النحوية مجرد بقايا أنقاض مؤسسة من أصول القياس، ومقولات الفلسفة والمنطق.

فأروا أن إعادة النظر فيها واجبة لترميم ما فسد منها تعليلاً، وبعث روح الأخذ منها بطرق تساير حدود المنطق في الاحتجاج والمحاورة منطلقين من الزاوية ذاتها، والمنظار نفسه للذين اعتمدها ابن مضاء في بعض نظريات اللغة ومحاوله تفسير ما أمكن فيها من ظواهر تمثلاً في الأخذ بظاهر القول وجعل المتكلم مدار التعليل والتفسير لأغين بذلك كل أسس التفكير التي انبنت عليها النظرية النحوية والتي توضحت أكثر في كتاب سيوييه ونضجت في شروح النحاة من بعده حتي وصلت حداً بعيداً في التعقيد والفلسفة .

ويمكن القول إن كتاب الرد علي النحاة الذي نشره د. شوقي ضيف سنة 1947م كان باعاً له علي التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضاً حديثاً علي أسس قوية تصفيه وترؤقه وتجعله وافي القطوف للناشئة⁽¹⁾.

وبناءً عليه سنعرض بعونه تعالى - بعجالة - الجهد الذي بذله الدكتور شوقي ضيف في هذا الخضم، والذي نجمت عليه محاولتان اثنتان، لعلنا من خلالهما نقرب من فهم فحوى تلك الدعاوى وتحديد أهدافها وبعض من نوايا

1- ينظر تجديد النحو ص3.

القائلين بهما لا سيما الدكتور شوقي ضيف نفسه باعتباره من أولئك الذين راقى لهم فكرة التيسير فانضموا إليها.

المحاولة الأولى:

من خلال تتبع الدكتور شوقي ضيف في محاولته التيسيرية الأولى في النحو والتي أودعها كتابه (تجديد النحو) نجده قد اعتمد في تجديده للنحو - حسب زعمه - وتيسيره له على أسس يمكن أن نجملها في المحاور الآتية:

أولاً: إعادة تنسيق أبواب النحو، وذلك بأن يدخل في النحو مبحثاً في نطق الكلمة ودقة التلفظ بحروفها اقتبسه - كما صرح بذلك - من علم التجويد⁽²⁾.

وأعقبه بمباحث صرفية ضرورية لتصوير أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه، وأنواع الحروف، وأقسام الاسم المتنوعة تنوعاً واسعاً، ولم يول لفكرة الموازين الصرفية أي اهتمام؛ لأنها تُدخِلُ علي المباحث الصرفية - في نظره - تعقيداً هي في غنى عنه، وحذف بالمثل باب الإعلال؛ لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق⁽³⁾.

ثم حذف من النحو العربي ثمانية عشر باباً لتكون جملة الأبواب التي حذفها تسعة عشر باباً إضافة إلي الميزان الصرفي، وهي علي النحو الآتي:

باب: كان وأخواتها :

حذفها من المرفوعات وعدّها ضمن المنصوبات فقد ذكر مذهب البصريين في إعرابهم الجزأين الواقعين بعد كان أو إحدى أخواتها . ورأى أنّها تعد - بهذا الإعراب - خلافاً كبيراً دخل علي الجملة الفعلية، فأن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعاً فعلٌ ناقصٌ لا فاعل له، والمرفوع التالي ليس فاعلاً بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية، بل هو خيرٌ منصوبٌ.

والخروج من هذا المأزق في غاية السهولة كما ذكر وذلك بالرجوع إلي مذهب الكوفيين في إعراب الاسمين الواقعين بعدها فقد ادعى أن الفعل -

2- ينظر المصدر نفسه ص11.

3- ينظر تجديد النحو ص11.

عندهم - لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تُحصي في العربية، والاسم المرفوع في مثل: (كانَ محمدٌ مسافراً) فاعل مرفوع، والاسم المنصوب حالٌ.

واحتجَّ علي صحة رأي الكوفيين أنَّ هذه الأفعال تأتي لازمة فنقول: كانَ الأمرُ، أي حدث، وأمسي زيدٌ، أي دخل في وقت المساء، وغيرها. وردَّ مذهب البصريين في إعراب الاسمين الواقعين بعد كان وأخواتها بقوله: (أما أنَّ المرفوع والمنصوب بعد هذه الأفعال في مثل: " كانَ زيدٌ مسافراً " يمكن أن يتحولاً إلى مبتدأ وخبر، فنقول: " زيدٌ مسافرٌ "، فأن ذلك يصدق علي كل فعل لازم وفاعله حيث يليها حال، مثل: " بقيَ محمدٌ جالساً "، و" بزَعَتْ الشمسُ منيرةً "، وغيرها من الأمثلة)¹. ورأي أن التسليم بمذهب الكوفيين يسدُّ لنا ثلاثٌ تلم² :

الأولي: ثلثة الفعل الذي يأتي منه ناقصاً وتاماً.

والثانية: ثلثة المرفوع بعد الفعل وكونه ليس فاعلاً.

والثالثة: ثلثة الخبر وأنه قد يكون منصوباً بعد كان وأخواتها.

وقد تخيل³ د. شوقي ضيف ثلاثة اعتراضات يمكن أن يعترض بها معترضٌ ما علي إعراب الاسم المنصوب بعد كان وأخواتها حالاً، وهي: كون المنصوب بعد كان وأخواتها يكون ثابتاً والحال لا يكون ثابتاً، وكونه قد يأتي معرفة والأصل في الحال أن يكون نكرة، وكونه قد يأتي جامداً والأصل في الحال أن يكون مشتقاً⁴.

ثم أجاب عن هذه الاعتراضات المتخيلة بأن: الحال قد تأتي ثابتة في مثل: (هذا ثوبك صوفاً) وفي القرآن الكريم أمثلة مختلفة لحال ثابتة، مثل: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾⁵، وقوله تعالي :

1 - المصدر نفسه ص14

2 - المصدر نفسه ص11-13.

3 - ينظر المصدر نفسه ص15-17.

4 - شرح ابن عقيل 2/187.

5 - سورة الأنبياء: آية16.

﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾⁽¹⁾، وقوله عز وجل: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾⁽²⁾.

وأنّ الحال قد تكون معرفة في، مثل: (جاء زيدٌ وحده)، و (صنع ذلك جهده)، وأنّ الحال قد يأتي اسماً جامداً، مثل: (جاء زيدٌ بغتةً)، وفي القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾⁽³⁾ ، وقوله جلّ شأنه: ﴿ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾⁽⁴⁾.

وبذلك تسقط جميع الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها، مكونة من فعل وفاعل وحال؛ ثم نقل هذا الباب من المرفوعات إلى المنصوبات وجعله ضمن باب الحال⁽⁵⁾.

باب: (ما ، ولا ، ولات) العاملات عمل ليس:

رأي أنّه من الطبيعي أن يُحذف باب (ما) وأخواتها العاملات عملها؛ لأنّهن مقيسات على (ليس)، وقد تتقدم قوله: أن (ليس) فعلٌ لازمٌ، وما بعدها فاعلٌ لها، والاسم الثاني المنصوب حالٌ. فهو يرى أن جملة (ما) في قوله تالي: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾⁽⁶⁾، وأمثالها.

فالبصريون⁽⁷⁾ يعربون كلمة: (بَشَرًا) من الآية الكريمة وأمثالها خبراً منصوباً لـ (ما)، والمرفوع بعدها اسماً لها؛ في حين يعربها الكوفيون خبراً منصوباً على نزع الخافض لملاحظتهم أنّ خبر المبتدأ ابعده (ما) النافية يأتي كثيراً مجروراً بحرف الباء الجارة الزائدة، في مثل: (ما محمدٌ بقائم)، وفي نظره أن الأخذ برأي الكوفيين أولى حتي لا تُدخِل خلافاً على قاعدة أن الخبر يكون دائماً مرفوعاً⁽⁸⁾.

- 1 - سورة النساء : آية 28
- 2 - سورة الأنعام : آية 114
- 3 - سورة الشعراء، آية 149.
- 4 - سورة الإسراء، آية 61.
- 5 - ينظر تجديد النحو، ص 14.
- 6 - سورة يوسف، آية 31.
- 7 - ينظر تجديد النحو، ص 14.
- 8 - ينظر تجديد النحو، ص 14.

ويري⁽¹⁾ وجوب حذف صيغة (لا) متعللاً بأمرين: الاول، أن الخبر لم يأت بعدها منصوباً إلا في بيتٍ واحدٍ شاذ؛ والثاني: إنكار بعض أئمة النحو عملها النصب في الخبر⁽²⁾.

وأما (لات) في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾⁽³⁾، فهو يري وجوب النظر إلى (لات) على أنها حرف لنفي الظرف (حين) المنصوب، وما بعده مضاف إليه، ونفي تقدير النحاة للمحذوف بعدها سواء أكان الاسم أو الخبر وعدّه من المتكلف الذي لا داعي له⁽⁴⁾.

وبذلك نخلص إلى أنّ باب (ما - ولا - ولات) العاملات عمل ليس من المحذوفات في أبواب النحو بناء على ما توصل إليه الدكتور شوقي ضيف.

باب: كاد وأخواتها :

ذكر⁽⁵⁾ د. شوقي ضيف أفعال المقاربة والرجاء والمشروع؛ وجميعها تُسمي: (أفعال المقاربة) من باب التعليل. ثم ذكر الأفعال المتصرفة والجامدة منها مشيراً إلى أحكام اقتران أخبارها بـ (أن) المصدرية بشيء من الإيجاز. ثم رفض إعراب البصريين لهذه المركبات فهم يعربون المرفوع بعدها اسماً لها وجملة المضارع خبراً لها⁽⁶⁾، فهو إعراب - عنده - غير مستقيم، وذلك حين يقترن المضارع بـ (أن) المصدرية كما في قولنا: (عسى زيد أن يقوم)؛ لأننا لو حذفنا (عسى) من الجملة أصبحت (زيد أن يقوم) وهو تعبير خاطئ؛ لأنّه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى. ثم انتهى إلى ضرورة حذف باب كاد وأخواتها، وضمها إلى باب المفعولات مستنداً في رأيه هذا على ما ذهب إليه سيوييه، حين قال: " إنّ (كاد وعسى) فعلان متعديان والمرفوع بعدهما فاعل، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به "⁽⁷⁾.

باب: ظنّ وأخواتها:

- 1 - ينظر المصدر نفسه، ص14.
- 2 - الإنصاف في مسائل الخلاف 53/1.
- 3 - سورة ص، آية3.
- 4 - ينظر تجديد النحو، ص15.
- 5 - ينظر المصدر نفسه ص15.
- 6 - مغني اللبيب 234/1.
- 7 - الكتاب 478/1.

تحدّث (1) عن ظنّ وأخواتها فصرّح بأنّ هذه الأفعال جميعها متعدية إلى مفعولين، ثم أنكر علي النحاة إقامتهم هذا الباب على أنّه مثل (كان وأخواتها) الداخلة على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ و خبر، فجعلتها مفعولين، وكأن أصل قولك: (ظننتُ زيداً مسافراً): زيدٌ مسافرٌ، مبتدأ وخبر. فدخلت عليها (ظننت) فجعلتها مفعولين. واستند بإنكاره هذا إلى رأي السهلي الذي قال: " إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعوليهما ابتداء (2). وإنما حمل النحاة على القول بأن مفعوليهما أصلهما مبتدأ وخبر أنّهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز أن تُحذف فيتكون من مفعوليهما مبتدأ وخبر. وهذه باطل بدليل أنّك تقول: (ظننتُ زيداً عمراً، ولا يجوز أن تقول: (زيدٌ عمروٌ) إلاّ على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع (ظننتُ زيداً عمراً) إذ القصد أنّك: (ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو). وبناءً على ذلك صار باب ظن وأخواتها . عنده . متداعيا، ورأى أنه لا حاجة لفتح بابٍ له في كتب النحو؛ فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين وليس من بابها، مثل: كسى وأعطى. لذلك فقد ضمّ أمثلة هذا الباب إلي باب المفعول به.

باب: أعلم وأرى ونبأ وأنبا وأخبر وخبر:

يري (3) د. شوقي ضيف أنّ (أرى) أصلها (رأى) التي تتعدى إلي مفعولين، فزيدت عليها همزة التعدية التي تجعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً، مثل: (كَرَمَ - أكرَمَ)، وهي كذلك تجعل الفعل المتعدي إلى مفعولين مثل: (رأى) متعدياً إلي ثلاثة مفاعيل؛ لذلك فقد حدّف هذا الباب من المرفوعات ووضعه في باب المنصوبات علي أساس من التصور السابق في ظن وأخواتها.

وعلى هذا نجده قد أبقى الكتاب في المرفوعات بعد باب المبتدأ والخبر علي أبواب: إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس، والفاعل ونائب الفاعل.

1 - ينظر تجديد النحو، ص 17.
2 - شرح شواهد شروح الألفية 78/2.
3 - ينظر تجديد النحو، ص 17- 18.

باب التنازع:

عندما نمضي قدماً في تتبع خطوات الدكتور شوقي في محاولته هذه نجده قد ألغى باب التنازع من باب المبتدأ أو الخبر آخذاً برأي ابن مضاء الذي شنَّ في كتابه (الرد علي النحاة) حملةً عنيفةً علي نحاة البصرة والكوفة لا قامتهم هذا الباب علي أمثلة افترضوها (1) .

مستأنساً في ذلك برأي سيبويه الذي لاحظ من خلال النصوص أنه لا يوجد في العربية تنازع بين عاملين علي معمول واحد. بل دائماً العامل الثاني أو الفعل الثاني هو العامل فيه (2) .

وقد ردَّ الدكتور شوقي ضيف آراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة مدعياً أنَّ النصوص لا تشهد لمثل هذا الاستعمال؛ بل ما جاء عند العرب يشهد بأنَّ الفعلين في الباب يتسلطان علي فاعلٍ واحدٍ دون إضمار في الأول؛ لذلك فقد ذكر هذا الباب في الباب الخاص بالذكر والحذف (3) .

باب الاشتغال:

حذفه من المرفوعات، وضمَّ أمثلته حين يكون مفعولاً به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف، وفي حالة الرفع تنقل أمثلته إلى باب المبتدأ (4) .

وابقي د. شوقي ضيف في مباحث المنصوبات المفاعيل الخمسة، والاستثناء والحال؛ ونظر إلى التمييز نظرةً جديدةً ترتب عليها حذف ستة أبواب من النحو. ومن ذلك أنه أعرب لفظة (عيوناً) في قوله تعالي من الآية الكريمة: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (5) (بدلا). ولذلك فقد أخرج مثل هذه الصيغة من باب التمييز، ووضعها في موضوع البديل.

ثم ألغى تقديرات النحاة للتمييز كلها، وحصر مجيأه في ثلاثة مواضع بعد الفعل اللازم والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

1 - ينظر الردّ على النحاة، ص 98ت 99.

2 - شرح كتاب سيبويه 21/3.

3 - ينظر تجديد النحو، ص 19.

4 - ينظر المصدر نفسه، ص 19.

5 - سورة القمر، آية 12.

ثم ألغى باب الصفة المشبهة وباب اسم التفضيل. كما شنت باب التعجب فجعل صيغة (ما أفعله) من مثل: (ما أجمل الطبيعة منظرًا) في باب التمييز؛ وجعل صيغة (افعل به) من مثل: (اكرم يزيد) فعل امر مدعيًا متابعته للكوفيين في هذا الأمر، وبذلك يكون قد ألغى باب التعجب، وألغى صيغ المدح والذم من أبواب النحو، وإعراب ما يسميه النحاة (المخصوص بالمدح والذم)، وهو (زيد) في مثل: (نعم الصديق زيد) بدلا من الصديق، كما أعربه قديما إمام من أئمة النحو، وهو ابن كيسان⁽¹⁾. وحذف باب كنايات العدد وعرض صيغها في باب التمييز، وضم إلى الصيغ السابقة في التمييز صيغة الاختصاص في مثل: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ...)؛ ووضح أن (معاشر الأنبياء) بيان وتفسير للضمير (نحن). فهو يرى أن إعرابها (تمييزا) أوضح وأدق من إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: (أعني أو أخص) كما يقول النحاة مستعينا برأي الكوفيين⁽²⁾.

ثم ألغى بابي الإغراء والتحدير، وألحقهما ضمن باب الذكر والحذف، كما حذف من باب النداء أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة⁽³⁾.

وآخر ما يمكن أن يذكر في هذا الأساس أنه نقل باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم، وأن منه مضافاً وغير مضاف، وكذلك نقل إلى تقسيمات الاسم باب التوابع: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

ثانياً: إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلي، دعا الدكتور شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابين المحلي والتقديرى متأثراً بدعوة ابن مضاء القرطبي الذي سبقه في ذلك، فهو يرى: أن لفظة (الفتى) في نحو قولك: (جاء الفتى) فاعلاً فحسب، ولا داعي لتقدير ضمّة على الألف. وكذلك لفظة (القاضي) في نحو قولك: (جاء القاضي)، وأشباهاها فاعل فحسب، من غير حاجة إلى التقدير ضمّة على الياء. واكتفى بإعراب الأسماء المبنية بذكر محلها من الإعراب فقط، فعنده أن لفظة: (هذا) في نحو قولك: (هذا زيد) مبتدأ

1 - ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص 251، والمدارس النحوية لخديجة، ص 314

2 - مجالس ثعلب 102/2.

3 - ينظر تجديد النحو، ص 20. 23.

فحسب، من دون تقدير ضمّة علي السكون ولا فائدة في ذكر أنّه في موضع رفع علي المحل؛ ويتعلق بهذا الأساس المتقدم أمور، منها :

أ. إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، في مثل قولك: (زيدٌ عندك)، أو (زيدٌ في الدارِ)، أو (هذا زيدٌ على البابِ)، وذلك يجعل الظرف أو الجار والمجرور، هما ذاتهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً.

ب. إلغاء نصب الفعل المضارع بعد (أن) مضمرة أو مقدرّة بعد لام التعليل، ولام الجحود، و (كي)، و (حتى)، و (فاء السببية)، و (واو المعية) بعد نفي أو طلب في مثل قولك: (ما تأتينا فتحدثنا)، و (لا تأكل السمك وتشرّب اللبن)، و (جئتُ كي أقابلَك)، و (جئتُ لأتعلّم وما كنت لأغضبك)، و (جئتُ حتى أذكرَ لك الحقيقة بإخلاصٍ، وأذهب أو تحدثني)، فالمضارع بعد كل هذه الحروف منصوب مباشرةً بها، وليست هناك (أن) محذوفة أو مستترة أو مضمرة لا جزواً ولا وجوباً.

ج. إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية وعدّ كلّ منها أصلاً في موضعه؛ وذلك يجعل جمع المؤنث السالم منصوباً بالكسرة فحسب، وكذلك الممنوع من الصرف مجروراً بالفتحة، والمثنى مرفوعاً بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوعاً بالواو، وهكذا⁽¹⁾..

ثالثاً: الإعراب لصحة النطق، وعلى هذا ترتب إلغاء (لا سيما)، وبعض أدوات الاستثناء، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية؛ وأضاف في الكتاب إلغاء إعراب (أن) المخففة من (أن) الثقيلة، و (كأن) المخففة من (كأن) الثقيلة. وبنى هذا الأساس علي أنّ الإعراب ليس غايةً في حدّ ذاته، بل هو مجرد وسيلة لصحة النطق، فأن لم يصحّ نطقاً لم تكن إليه حاجة⁽¹⁾. وهذا الأمر ليس بجديد؛ فقد يماً نادي به قطرب (ت206 هـ) حيث ذكر أنّ الغاية في الإعراب الميل إلى السهولة في النطق⁽²⁾.

1- ينظر تجديد النحو، ص23ت24.

1 - ينظر المصدر نفسه، ص26.

2 - مجالس العلماء 113/2.

ولعل في هذا الرأي ما فيه من تجني على العربية، فعندما يُقال: أن الإعراب فيها ليس غاية في ذاته. معنى هذا أن الحركات الإعرابية شيء ثانوي، وهذا ليس بصحيح! ذلك أن الحركات الإعرابية ليست شيئاً ثانوياً، وهي لم تدخل الكلام لسهولة النطق بها فحسب؛ وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة والتعبير، إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تُعرف الصلة المعنوية الوظيفية بين كلمة وأخرى في داخل الجملة، فالإعراب يُبين عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل على أولها. فلو كان الأمر كما ذكر الدكتور شوقي ضيف ومن على شاكلته في هذا المسألة . لاستعملت العرب أخف الحركات، وهي الفتحة.

رابعاً: وضع ضوابط وتعريفات دقيقة، نعم إن بعض أبواب النحو لم يُتخ لها أن تُعرف تعريفاً سديداً؛ فمثلاً قد اقترح الدكتور حداً جديداً للمفعول المطلق، وهو: كونه اسماً منصوباً يؤكد عامله أو يصفه أو يبيته ضرباً من التبيين. فهو يرى أن تعريف النحاة المعروف للمفعول المطلق ناقصٌ فلا يتضمن الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق، مثل الصفة، في نحو قولك: (قرأ كثيراً)، واسم الإشارة، في مثل قولك: (فهمه ذلك الفهم)، والضمير، في مثل قولك: (أتقنه إتقاناً لم يتقنه أحدٌ)، والعدد، في مثل قولك: (سجدت أربع سجدة)، وغيرها مما ينوب عن المفعول المطلق⁽¹⁾.

واقترح أيضاً حداً للمفعول معه، وعرفه بقوله: المفعول معه اسم منصوب تالٍ لواوٍ غير عاطفةٍ بمعنى مع؛ وصحبته في ذلك أن صورته تصبح في غاية الوضوح، ولا تختلط أبداً بمثل قولك: (اشترك زيدٌ وعمرو)، أو (جاء زيدٌ وعمرو)⁽²⁾.

وأخيراً اقترح ضابطاً جديداً للحال يُهمُّ ذلك من قوله: الحال صفةٌ لصاحبها فكرة مؤقتة منصوبة؛ بدلاً من تعريف ابن هشام: الحال: وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة⁽³⁾.

ولعل مخالفته لرأي ابن هشام في حدّ الحال غير دقيق؛ ذلك أنها غالباً ما تأتي مؤقتة، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا﴾⁽¹⁾.

1 - ينظر تجديد النحو، ص 30-31..

2 - ينظر المصدر نفسه، ص 33.

3 - ينظر أوضح المسالك، 2/77.

وهنا يمكن أن نشتمّ رائحة بعض التعارض أو التناقض فيما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف حينما أعرب خبر (كان) حالاً، رأى⁽²⁾ أنه يمكن الاعتراض علي إعراب المنصوب بعد (كان وأخواتها) حالاً بأنه يكون أحياناً ثابتاً، منه قوله تعالى: ﴿ كَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾⁽³⁾.

والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة، مثل قولك: (جاء محمدٌ ضاحكاً). ويجاب علي ذلك بأن الحال قد تأتي ثابتة، في مثل قولك: (هذا ثوبك صوفاً)، وفي القرآن الكريم أمثلة مختلفة لأحوال ثابتة، من مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾⁽⁴⁾، وكذلك، مثل قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفاً ﴾⁽⁵⁾، ومثل قوله جلّ شأنه: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾⁽⁶⁾.

خامساً: حذف زوائد كثيرة، حذف (7) زوائد كثيرة - في نظره - من الكتاب يرى أنّها تعقد أبواب النحو، وتدخل على تمثلها شيئاً من العسر دون حاجة حقيقية إلى ذلك، منها:

- أ. شروط اشتقاق اسم التفضيل.
- ب. شروط فعل التعجب.
- ج. شروط صيغ التصغير وقواعده.
- د. قواعد النسب وشروطه.
- هـ. إعمال (ليت) مع (ما) الكافة دون أخواتها.
- و. شروط صاحب الحال مع عاملها.
- ز. تابع المنادي.
- ح. عامل المصدر منكرًا ومعرّفًا بالألف واللام.

سادساً: إضافات متنوعة، جعله خاصاً بزيادة إضافات كثيرة لتوضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو، منه ما وضعه في فاتحة القسم الأول

- 1 - سورة النمل، آية 19.
- 2 - ينظر تجديد النحو، ص 13.
- 3 - سورة النساء، آية 96.
- 4 - سورة الأنبياء، آية 106.
- 5 - سورة النساء، آية 28.
- 6 - سورة الأنعام، آية 114.
- 7 - ينظر تجديد النحو، ص 38، 39، 40، 41.

من الكتاب، تمثل في بعض القواعد الضرورية التي تخدم النطق السليم بكلم العربية، وحروفها، وهي قواعد استعارها المؤلف من علم التجويد، تعين الناشئة علي النطق الصحيح، وذلك بوقوفهم علي بعض صفات الحروف وحركاتها وما يعترئها من لين، وتتنوين، وتشديد، وإدغام، وإبدال، وهمزة القطع والوصل.

واتهم النحاة بأنهم لم يضعوها في كتبهم وهذا اتهام عارٍ من الدليل، ذلك أنّ الكتب النحوية وفي طليعتها كتاب سيبويه مليئة بمثل هذه الموضوعات، كما أضاف إليها جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، وأخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد، رغبةً منه في تذليل ما بداخل هذين التصريفين من صعوبات، ويسهّل عملية التطبيق عليها.

أما إضافاته التي زادها في القسم الثاني الخاص بتقسيمات الاسم فقد تمثلت في القول عن تاء التأنيث اللفظي، ودلالاته المتنوعة، ومن ذلك بيان أنّ نون المثني وجمع المذكر السالم بدلٌ من التتنوين في المفرد؛ ولذلك تحذفان مثله عند الإضافة، بخلاف نون المضارع، في مثل قولك: (يقومون - يقومون)، فأثّها علامة إعراب الفعل المضارع، وليست بدلاً من التتنوين؛ ولذلك تحذف حين ينصب المضارع، أو يجزم، في مثل قولك: (لن يقوموا - لن يقوموا).

ولعله ليس من الواضح بمكان ربط هذه النونات؛ أعني نوني المثني والجمع من ناحية، ونون المضارع في الأفعال الخمسة من ناحية أخرى، فلو سلمنا برأيه أنّ نون المثني، وجمع المذكر السالم بدلٌ من التتنوين؛ لأنّهما يحذفان عند الإضافة كما يحذف التتنوين.

ويبقى السؤال ملحاً ما علاقة هذا بنون الأفعال الخمسة بكونها علامة إعراب المضارع، وليست بدلاً من التتنوين في الأسماء المفردة؛ ولذلك يحذفان حين يُنصب أو يُجزم؟ ثم من قال بأنّ نون المضارع بدلٌ من التتنوين؟ إنّه ربط بين موضوعين . في تقديري . بعيدين كلّ البعد عن بعضهما.

وذكر في اسم المكان أنّ الشيء إذا كثر في موضع اشتقوا منه اسم مكان، مثل: (مدرسة - مكتبة).

وأضاف إلى تقسيمات الاسم تقسيمه إلى مضاف وغير مضاف، وإلى متبوع وتابع، حتى يستقر في ذهن دارس النحو أنَّ المضاف، وكذلك التابع ومتبوعه مفردات أو في حكم المفرد لا جمل مستقلة.

وأوضح في القسم الثالث والرابع أنَّ جمع ما لا يعقل في الكون، والطبيعة، والأشياء، يعامل مع الخبر، والنعته، والفعل، معاملة الكلمة المفردة المؤنثة فيقال: (الأشجارُ مورقةٌ - تلك أشجارٌ مورقةٌ، وقد نعمنا بمنظرها). وجمع التفسير للذكور والإناث حين يكون فاعلاً يجوز في فعله التذكير، والتأنيث، فيقال: (جاءَ الرجالُ - جاءَتْ الرجالُ)، و (جاءَ الفواطمُ - جاءَتْ الفواطمُ) وفي القسم الخامس أضاف للممنوع من الصرف صيغةً (أُخْرُ) جمع (أُخْرَى)، وصيغتي (أَحَادٌ - مَوْحِدٌ)؛ لمجيئها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ مَثْنِي وَثُلَاثَ رَبَّاعٍ ﴾⁽¹⁾.

ولا أدري كيف زعم د. شوقي ضيف أنه أضاف صيغ (أُخْرُ، ومثلي، وثلاث، ورباع) إلى الممنوع من الصرف في حين أنَّ النحاة الأوائل لم يغفل أحدٌ منهم عن هذه الصيغ⁽²⁾.

واتبع في بيان عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل بغية أن تتضح أمام الدارس صورة الصياغة العربية، وأضاف مبحثاً في حروف الزيادة. والنحاة أسرفوا من قبله. كما هو معلوم. في ذكر عمل المشتقات، والمصدر عمل الفعل. أمّا ما ذكره بخصوص إضافة مبحث عن أحرف الزيادة، فالصرفيون عقدوا لها أبواباً من قبل في مؤلفاتهم، وبينوا دلالاتها، ومواضع الزيادة منها.

وفي القسم السادس أضاف أبواباً ذكر أنها ضرورية، هي: باب الذكر، والحذف لعناصر الجملة، وباب التقديم والتأخير فيها، وباباً لأنواع الجمل، وأنها تنقسم إلى مستقلة، وخاضعة غير مستقلة⁽¹⁾.

1- سورة النساء، آية 3.

2- ينظر أوضح المسالك 145/3.

1 - ينظر تجديد النحو، ص 41 43.

المحاولة الثانية:

تمثلت هذه المحاولة في كتابه (تيسير النحو التعليمي) الذي قسمه بحسب منهجه على ثلاثة أقسام كلها تدور في فلك التيسير والتسهيل على نحو ما تيسر له من أفكار في هذا الخضم، سيما وهو صاحب محاولة سابقة جعلته مؤهلاً للحديث عن التيسير تبعاً للتجديد الذي نادى به فيما سبق، كما رأينا في ذلك العرض لمحاولته الأولى.

ولعلّ محاولته هذه تتجلى في أقسام ثلاثة جاد بها منهجه في كتابه الموسوم بتيسير النحو، يمكن تتبعها جميعها في هذا العرض الوجيز:
أولاً: القسم الاول، لبيان المحاولات المتصلة بتيسير النحو قديماً وحديثاً؛ وقد عرض المؤلف في بدء حديثه فيه كلاماً عن كتاب سيوييه، ومطولات كتب النحو، وما تضمنه من مادة نحوية وصرفية وصوتية، وأثر نظرية العامل في هذه المؤلفات، مع استعراضه لتعليقات الكتاب واقبيسته، وشروحه في المطولات من الكتب النحوية، ككتاب المقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، ومؤلفات أبي علي الفارسي، وغيرها.

وبعدها تحدث عن المحاولات التيسيرية التي وصلت إلينا تدرجاً عبر الزمن، مثلّ للقديم منها لما وضع من متون، ومختصرات لكتاب سيوييه، تمكنت بفضلها الناشئة من استيعاب ما بها من قواعد، ككتاب: (الأوسط في النحو) للأخفش الأوسط، ولمعاصره أبي محمد اليزيدي المتوفى سنة 202هـ (مختصرات في النحو)؛ ثم أشار إلى مختصرات المدرسة الكوفية، وذكر منها: (مختصر النحو) للكسائي.

واستمر بذكر محاولات التيسير التي تمخضت عن مطالبة الجاحظ لمعلمي العربية بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسية التي تكفل لها السلامة من اللحن. ثم استجاب كثيرون من أئمة النحو، وعلمائه لنصيحة الجاحظ، فمضوا يضعون ملخصات، ومختصرات للناشئة من مثل: (المختصر في النحو) لهشام بن معاوية ت (209هـ)، ولأبي عمر الجرمي في كتاب يحمل العنوان نفسه. وهكذا استمرّ د. شوقي ضيف في ذكر المختصرات النحوية التي كان الغرض منها تذليل مصاعب قواعد

النحو⁽¹⁾. وتوضيح المنهج أو المسلك الذي اتبعه الأسلاف في تيسير النحو علي الناشئة وتعليمه لها تعليماً ييسره ويرفع العقاب والصعاب منه. ولعل أجراً هذه المحاولات وقعاً محاولة ابن مضاء التي وصفها د. شوقي ضيف بأنها ثورة على المطولات النحوية العسيرة بما حوته من نظرات تيسيرية، وأراء تجديدية.

ثم عرض د. شوقي ضيف محاولة ابن مضاء وأشار إلى معظم الآراء التي نادى بها وكان متأثراً بهذه الثورة القرطبية علي النحو إلى درجة أنه استقى معظم آرائه منها.

وأما ما يتعلق بالمحاولات التيسيرية الحديثة للنحو العربي، فقد اكتفي د. شوقي ضيف بالإشارة إلى عدد منها كمحاولة رفاة الطهطاوي المتمثلة في كتابه (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية).

ومحاولة حفني ناصف المتمثلة في كتابه (قواعد اللغة العربية)، ومحاولة أحمد أمين، وعلي الجارم المتمثلة في كتابهما (النحو المواضع)، ومحاولة إبراهيم مصطفى المتمثلة في كتابه (أحياء النحو)، ثم تطرق د. شوقي ضيف إلى هذه المحاولة بشيء من الإيجاز ذاكراً أبواب الكتاب باباً باباً.

ثم عرض مقترحات لجنة وزارة المعارف التي تضمنت قواعد تيسيرية كثيرة. ومن ثمة ذكر بعدها قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة 1945م؛ ثم أشار إلى المشروع الذي قدّمه سنة 1977م إلى مجمع اللغة العربية لغرض تيسير النحو؛ وذكر أنه أقامه على أربعة أسس، هي: إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، والإعراب لصحة النطق، ووضع تعريفات وضوابط دقيقة.

ثم ختم القسم الأول بالوقوف على محاولته الثالثة المتمثلة في كتابه (تجديد النحو) الذي سبق الحديث عنه في أول هذا البحث ولا حاجة لإعادة الكلام عنه هنا⁽²⁾.

ثانياً القسم الثاني، وقد خصّصه لتخليص النحو التعليمي من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده الضارة وتعقيداته العسر؛ وفيه ألغى المؤلف كثيراً من أبواب النحو وتقريعاته، وهي الأبواب الثمانية عشر التي حذفها في كتاب

1 - ينظر تيسير النحو، ص 9. 14.

2 - ينظر تيسير النحو، ص 15. 65.

تجديد النحو فضلاً عن إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى، وغيرها مما ورد ذكره في الأسس الخمسة الأولى في كتاب تجديد النحو، فلا حاجة لذكرها هنا⁽¹⁾.

ثالثاً: القسم الثالث، وقد جعله في استكمال النحو التعليمي . حسب رأيه . لنواقص ضرورية عرض فيه الدكتور شوقي ضيف القواعد الأساسية للنطق السليم وجداول التصريف وأنواع الجمل، وهي نفسها التي ذكرت أبواباً في كتابه (تجديد النحو) ⁽²⁾.

الخاتمة

لابد لكل عملٍ مثمرٍ من نتائج أكيدة تضي عليه لونا من الجدية والفائدة، وهذا العمل ليس بدعاً من تلك الأعمال، فقد توصلت به الخطى إلى بعض النتائج المهمة، منها:

- أتضح أن آراءه اتسمت بمتبعه لمقولات النحو الكوفي في التخرىج والتحجج، فقد أخذ منهم بشكل، ومن الكسائي بشكل خاص كثيراً من الآراء التي بثها في ثنايا هاتين المحاولتين، وأخذ عن نحويين آخرين بعضاً من آرائهم التي تفردوا بها كالسهيلي وابن كيسان وغيرهما.
- حاول الدكتور شوقي ضيف محاولات جريئة يمكن وصفها بالجادة عزماً منه على تسهيل وتيسير النحو العربي أمام المتعلمين، وتصور الدكتور . كما هو واضح في خطواته . أن ذلك التيسير يكمن في في حذف ما رآه زائداً لا يأتي من وجوده سوى التعقيد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حرص على التقليل من أبواب النحو وذلك بضم بعض منها المتشابه إلى بعض لتسهيل السيطرة عليها من قبل المتعلمين.
- من خلال تتبع خطوات الدكتور في محاولاته هذه، وسبر أغوارها يمكن تلمس حسن نيته وصدق غاياته التي يرمى من خلالها، ويرنو إلى التيسير والتسهيل، وربما التجديد كما صرح هو نفسه ليصير علم النحو مادة صافية لمريديها سهلة لمتعلميها. مخالفاً بذلك أولئك أصحاب المآرب والنوايا المريية وتلك السهام المسمومة التي وللأسف تسدد بأيدٍ

1 - ينظر المصدر نفسه، ص 77. 160.

2 - ينظر المصدر نفسه، ص 167. 197.

- عربية إلى قلب العروبة والإسلام وهي من وراء الطعن في إحداهما؛ لأنه طعن مزدوج لا يصيب واحدة منها إلا أصابهما جميعاً!
- كان الدكتور يتوكأ على جهود ابن مضاء توكأً كثيراً، بحيث بلغ به التأثر بنظرية ابن مضاء المعروفة حداً كبيراً، حتى أنه استخلص معظم آرائه منها.
- لا تختلف محاولتي الدكتور المذكورتين آنفاً عن بعضهما، حتى أنهما كادت أن تكونا محاولة واحدة، الأمر الذي استدعى عدم الإطالة في تناول المحاولة الثانية، وفرض منهجاً معيناً ألقى بضلاله على هذا العمل المتواضع!
- من خلال النظر إلى محاولات التيسير . على كثرتها . الصادقة منها، وتلك التي تحقُّها الريبة والغموض من حيثما نظرنا إليها كما هو معروف، وعلى الرغم من تلك الجهود الحثيثة والمحمومة إلا أن ذلك كله لم ولن يجدي شيئاً؛ وظلَّ النحو شامخاً كالطود لم يفرط بحرف واحد من قواعده، وسيظل منهللاً لأصحاب الألباب الذين عرفوا قيمة علم النحو وما أدراك ما علم النحو!!!

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، (دار الندوة الجديدة/ بيروت . لبنان) (د ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري تحق محمد محيي الدين عبد الحميد (د ط) (المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع/ صيدا، بيروت) سنة 1407هـ/ 1987م.
- تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية (دار المعارف الطبعة/ القاهرة)، 1986م.
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده للدكتور شوقي ضيف، (دار المعارف/ القاهرة)، (د ت).
- الرد علي النحاة لابن مضاء القرطبي، تحق الدكتور شوقي ضيف، (دار المعارف القاهرة)، 1986م.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك تحق الدكتور عبد الحميد السيد (د ط) (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة) سنة 1993م.
- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحيي الدين عبد الحميد (طبعة جديدة منقحة) (مكتبة/ دار الطلائع/ القاهرة) سنة 2009م.
- شرح شواهد شروح الألفية (شرح شواهد الكبرى) ليدر الدين محمود بن أحمد العيني بهامش خزنة الأدب (طبعة بولاق) سنة 1347هـ/ 1927م.
- شرح كتاب سيوييه لأبي سعيد السيرافي تحق الدكتور فهمي أبو الفضل والدكتور محمد عوني عبد الرؤوف (د ط) (دار الكتب والوثائق العلمية/ القاهرة) سنة 1424هـ/ 2003م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق عبد السلام هارون (ط 4) (دار المعارف/ القاهرة) سنة 1400هـ/ 1980م.
- مجالس العلماء لأبي القاسم بن عبد الرحمن الزجاجي، تحق عبد السلام محمد هارون (ط 3) (مكتبة الخانقي/ القاهرة) سنة 1420هـ/ 1999م.
- المدارس النحوية للدكتورة خديجة الحديثي (ط 1) (مؤسسة الرافد للمطبوعات) سنة 1434هـ/ 2012م.
- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف (ط 7) (دار المعارف/ القاهرة) سنة 1968م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب للإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري تحق محمد محيي الدين عبد الحميد (د ط) (دار الشأحر للتراث/ بيروت) (د ت).
